

الشاذ

هو: ما خالف راويه الثقات، أو: ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرد.

الشرح

الشذوذ في اللغة وفي الاصطلاح

الشذوذ لغة: هو التفرد المذموم، وليس مطلق التفرد.

وأما في الاصطلاح: فبيانه في التالي:

سبق أن بيّنا الشاذ عند ابن الصلاح، والذهبي استفاد هذا التعريف وهذا التقسيم من كلام ابن الصلاح: وهو أن الشاذ ينقسم إلى قسمين:

*** أولهما:** ما خالف راويه الثقات.

*** ثانيهما:** ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرد.

ندرة استخدام الشاذ عند العلماء السابقين

ولعلنا (في هذا المقام) نقف وقفة يسيرة: وهي أن الشاذ (بعد الاستقراء الشخصي، والبحث الحاسوبي ثانياً) = من أندر الألفاظ استخداماً عند العلماء السابقين، وخاصة من كان في القرن الثالث فما قبله.

حيث لم يستخدم هذا اللفظ أكثر من عشرين مرة أو تزيد بقليل، مع أن الأحاديث المتكلم فيها تُعدُّ بالألوف: مما يجعل هذه الندرة غير مؤهلة لهذا اللفظ بأن يكون مصطلحاً يخالف المعنى اللغوي، أو يحوي قيوداً زائدة عليه.

فقلة استخدام العلماء للفظ الشاذ: يجعلنا نتعامل معه بالمعنى اللغوي، وأن ننظر في سياق الكلام فنفسره بدلالة مقتضى السياق.

موجب هذه الندرة هو حمل الشاذ على المعنى اللغوي

فإن قيل: جاءت عبارة عن الإمام الشافعي تدل على أنه استخدمه

بمعنى اصطلاحى، وهي العبارة التي نقلها جماعة من أهل العلم ومنهم: الحاكم في كتابه: (معرفة علوم الحديث) عندما قال الإمام الشافعي: «ليس

عبارة الإمام الشافعي الموهمة لوجود مصطلح الشاذ

الشاذ أن ينفرد الراوي بما لا يرويه غيره، إنما الشاذ: أن يخالف الراوي غيره من الثقات.

حيث فهم بعض أهل العلم من ذلك: أن هذا يقتضي أن الشاذ اصطلاح عند المحدثين. بل فسروا الشذوذ بما ذكره الإمام الشافعي، وهو أن يخالف الراوي غيره من الثقات.

لكن بعد النظر في هذه العبارة، والمُعطى السابق ذكره (وهو ندرة استخدام العلماء للشاذ) = أجد أن الاعتماد على هذه العبارة وحدها لا اعتبار هذا اللفظ ذا دلالة عرفية = عليه نقد كبير.

**** وأدلة هذا النقد:**

*** أولاً:** ندرة استخدام العلماء له.

*** ثانياً:** أن لمعنى عبارة الشافعي معنى صحيحاً؛ حيث لم يقصد الشافعي أن يبين معنى مصطلح عنده، وإنما ذكر هذا الكلام في سياق الرد على الحنفية على رأي لهم ردوا به حديث الجمع بين الصلاتين بقولهم عن هذا الحديث: (إنه شاذ)، فردوا الحديث بوصفهم له بالشذوذ، فالشافعي يقول لهم: لا يحق لكم أن تردوا هذا الحديث لمجرد أنه انفرد به راو واحد؛ لأن انفرد الراوي لا يقتضي الرد إذا كان ثقة عدلاً ضابطاً يحتمل ضبطه ما تفرد به، وإنما يحق لكم الرد فيما لو خالف هذا الراوي الثقة غيره من الثقات.

إذن: فالإمام الشافعي رحمته الله ليس في سياق تعريف الشاذ الاصطلاحي، وإنما في سياق الرد على من ردّ هذا الحديث بوصفه: بأنه شاذ؛ وبذلك يتبين أن الشافعي لم يرد تعريفاً اصطلاحياً موجوداً عندهم.

وعلى كل حال: فلو اعتبرنا كلام الشافعي تعريفاً لمصطلح باسم: (الشاذ)؛ فقد نص الخليلي في كتابه: (الإرشاد): أن الشاذ يطلق عند الشافعي وعند أهل الحجاز بمعنى: مخالفة الراوي لمن هو أولى منه، وأما عند عامة العلماء فيطلق على التفرد.

وأنا أضمن لك بعد هذا التقرير: أنك لن تجد عبارة لأهل الحجاز يستخدمون فيها الشاذ، فالتقسيم الذي ذكره الخليلي تقسيم نظري.

أدلة نقد
الاعتماد
على عبارة
الشافعي في
تحديد
مصطلح
الشاذ

تفريق الخليل
بين أهل
الحجاز وبين
عامة العلماء
في استخدام
الشاذ

تقسيم الخليلي
تقسيم نظري

الحاكم أول من
عرّف الشاذ
بالمعنى
الاصطلاحي

ثم أصبح هذا اللفظ مصطلحاً في القرن الرابع فما بعد، وأول من عرفه
بالمعنى الاصطلاحي، هو الحاكم؛ فبيّن أنّ الشاذ: هو التفرد بأصل^(١).

معنى الشاذ
عند الحاكم

وقد أطلق رحمته الله القول فيه بأنه هو التفرد بأصل، ولم يبين: هل كل تفرد
بأصل يكون مردوداً، أو كل حديث يوصف بالشذوذ يكون مردوداً؟

يذكر الحافظ ابن حجر: أن الحاكم لما ضرب مثلاً بجديث في:
(صحيح البخاري) = أراد أن يبيّن أن من الشاذ ما هو مقبول، ومنه ما هو
مردود.

ثم إنَّ تطبيق الحاكم يؤكد ذلك؛ فإنه جاء إلى أحاديث كثيرة في:
(المستدرک) يقول: «هذا إسناد صحيح شاذ بمرة»، وتارة يقول: «وفي
الصحيحين من الشواذ شيء كثير».

ومعنى ما سبق: أنّ الشاذ (عند الحاكم) هو التفرد بأصل؛ وقد يكون
هذا التفرد مقبولاً، وقد يكون مردوداً. فالشذوذ بهذا المعنى لا يعارض
الوصف بالصحة؛ فقد يكون الراوي قد تفرد بأصل وحديثه مقبول، إذا كان
في ضبط الراوي وإتقانه ما يجبر تفرده. وقد يكون الراوي تفرد بأصل وحديثه
مردود، إذا لم يكن في ضبطه وإتقانه ما يجبر تفرده.

الشاذ عند
الحاكم قسمان

**** فالشاذ عند الحاكم قسمان:**

*** القسم الأول: شاذ مقبول.**

*** القسم الثاني: شاذ مردود.**

ثم جاء تلميذ الحاكم وهو الخليلي، ورأى: أن الشاذ عند أهل الحجاز
ومنهم الشافعي = هو مخالفة الراوي لمن هو أولى منه، وعند غيرهم: هو التفرد
مطلقاً.

واستمرّ العلماء يذكرون هذين المعنيين:

١- المعنى الذي فهم من عبارة الشافعي.

(١) والغريب أن الحاكم لما عرّف الشاذ بالمعنى الاصطلاحي، ذكر بعد تعريفه له عبارة
الشافعي السابقة دون أن يتعقبها بشيء، وهذا ملفت للنظر!!

الغريبة من
تعقيب الحاكم
بعبارة الشافعي
بعد تعريفه الشاذ

٢- والمعنى الذي ذكره الحاكم .

معنى الشاذ
عند ابن
الصلاح

حتى أضاف ابن الصلاح قيداً في الشاذ، وهو: أن يكون مردوداً؛ فقصر الشاذ على الشاذ المردود، واعتبر أن الوصف بالشذوذ يناقض الوصف بالصحة .

معنى الشاذ
عند ابن حجر

ثم جاء بعد ذلك الحافظ ابن حجر، فاقصر على معنى واحد من معاني الشذوذ: وهو مخالفة المقبول؛ فاقصر على نوع واحد، وأضاف إليه قيداً: وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه . فقصره على الراوي الذي الأصل في حديثه القبول، وهو العدل التام الضبط، أو العدل الخفيف الضبط .
فإذا أردت أن تفهم كلام العلماء، فافهم كلام كل واحد من هؤلاء حسب تقريره .

ضرورة بيان
معنى
المصطلح بعد
استقراء كلام
أهل
الاصطلاح

تنبيه :

ليُعلم بأننا لا ندرس المصطلح إلا لفهم كلام العلماء؛ فكان ينبغي من ابن الصلاح وابن حجر: أن يستقروا كلام أهل المصطلح، ثم يبينوا معنى المصطلح بناءً على هذا الاستقراء . وذلك لعل مهمة :

١- لأننا لو أجبنا لابن حجر أن يخترع معنى جديداً للمصطلح، للزم من ذلك أن يكون للسخاوي حق في أن يخترع معنى جديداً للشاذ، وكذلك يحق لتلامذة السخاوي، ومن بعدهم . ولك أن تتخيل كيف سيؤدي هذا إلى ضياع معنى المصطلح؟!

٢- أن ابن حجر لما ذكر معنى الشاذ، هل ادعى أنه اصطلاح خاص به؟ الجواب: لا، بل عرفه على أنه اصطلاح الناس؛ ولذلك سمي كتابه: (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، ولم يقل: (في مصطلح ابن حجر)، فخطأ أن يحاكم غيره من العلماء إلى ما اصطلاح عليه لا إلى ما اصطلاحوا عليه .

مثال ذلك: انتقد الحافظ ابن حجر في: (النكت) على أبي داود= إطلاقه (المنكر) على حديث وضع الخاتم؛ لأنه لم تقع فيه (على اصطلاح ابن حجر) مخالفة من الراوي الضعيف لمن هو أولى منه، فحاكم ابن حجر أبا داود إلى مصطلح خاص به، ولم يحاكم أبا داود إلى مصطلحه المعروف عنه،

وهو في تفرّد الراوي بأصل، وضبطه وإتقانه لا يجبر ما تفرّد به .

وهو منهجٌ يُتوقّف فيه مع ابن حجر؛ حيث أكثر منه وتساهل فيه عند كتابته في مصطلح أهل الأثر . وإنما الواجب عليه وعلى كلّ من يكتب في ذلك = مراعاة كلام أهل الاصطلاح، وإنزال المصطلحات حسب مرادهم؛ حتى نفهم أحكامهم (من بعد ذلك) على الوجه الصحيح الذي أرادوه، ونسلم من التناقض والتعارض .

ومن الأمثلة الدالة على المعنى الثاني من تعريف الذهبي للشاذ: قوله في كتابه: (السّير) عند ترجمة ابن إسحاق مُقارِنًا له بمالك: «له ارتفاعٌ بحسبه (أي: له مكانةٌ وقدرٌ، لكنها لا تساوي مرتبة مالك) ولا سيما في السّير؛ أما في أحاديث الأحكام فينحطُّ حديثه عن مرتبة الصّحة إلى رُتبة الحسن، إلّا فيما شذّ فيه فإنّه يُعدُّ منكرًا». أي: إنّ الحديث الذي يتفرّد فيه بأصل = يُعدُّ منه شذوذًا، ويُعدُّ (أيضًا) منكرًا؛ لأن الوصف بالشذوذ والنكارة (عند ابن الصلاح) لا فرق بينهما .

مثالٌ ثانٍ دالٌّ
على المعنى
الثاني من
تعريف
الذهبي للشاذ
